

نوفمبر 2012

وزارة الخارجية اليابانية

0- جزر سينكاكو جزء أصيل من الأراضي اليابانية (موقف اليابان الأساسي)

- جزر سينكاكو جزء أصيل من الأراضي اليابانية في ضوء الحقائق التاريخية وبناء على القانون الدولي. وفي الواقع، جزر سينكاكو تحت السيطرة الصالحة لحكومة اليابان. (لمعرفة موقع الجزر انظر المرفقات 1)

- "سيادة القانون" هي أساس السلام والاستقرار والازدهار العالمي وأي دولة لديها مسؤولية في حماية السلام وضمان سلامة مواطنيها وحماية سيادتها وأراضيها وبحرها، وستقوم اليابان بمسؤولياتها بناء على القانون الدولي.

1- جزر سينكاكو ليست ضمن الأراضي التي تخلت عنها اليابان طبقاً للمادة الثانية

من معاهدة سان فرانسيسكو للسلام

- جزر سينكاكو ليست ضمن الأراضي التي تخلت عنها اليابان طبقاً للمادة الثانية من معاهدة سان فرانسيسكو للسلام التي حددت الأراضي اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية قانونياً. فقد وضعت جزر سينكاكو تحت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من جزر نانسي شوتو (طبقاً للمادة الثالثة)

- تم الاعتراف بمعاهدة سان فرانسيسكو للسلام في معاهدة السلام الصينية اليابانية التي أبرمتها اليابان في عام 1952 مع جمهورية الصين (تايوان). ولم تكن هناك أية مناقشة حول السيادة على أراضي جزر سينكاكو خلال مسار المفاوضات. ولم تعبر جمهورية الصين الشعبية أيضاً عن أي اعتراض عليها في ذلك الوقت.

- الحقوق الإدارية على جزر نانسي شوتوكو ومنها جزر سينكاكو أعطت إلى اليابان طبقاً "للاتفاقية بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية حول جزر ريوكيو وجزر دايتو" التي تم التوقيع عليها في 17 يونيو 1971.

2- لم تبدأ حكومتا الصين وتايوان في طرح ادعاءاتهما حول "السيادة على أراضي

جزر سينكاكو" إلا بعد ظهور دليل على احتمال وجود موارد نفطية

- لم تبدأ سلطات حكومتا الصين وتايوان في طرح ادعاءاتهما رسمياً حول السيادة على أراضي جزر سينكاكو حتى عام 1971، عندما أجرت "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى" (ECAFE) دراسة أكاديمية دلت على أن احتمال وجود موارد نفطية في بحر الصين الشرقي في عام 1968. وقبل هذا، لم يكن هناك أي اعتراض معبر عنه من ناحية أي دولة أو منطقة على سيادة اليابان على جزر سينكاكو.

3- لم تكن هناك اتفاقية بشأن وضع القضية "على الرف"

- موقف اليابان هو أنه لا توجد قضية سيادة على الأراضي تحتاج إلى الحل بخصوص جزر سينكاكو.

- خلال مسار المفاوضات في البيان المشترك الياباني الصيني في عام 1972 ومعاهدة السلام والصداقة بين اليابان والصين في عام 1978، لم تعترف اليابان على الإطلاق بوجود قضية تحتاج إلى الحل فيما يتعلق بالسيادة على أراضي جزر سينكاكو. وموقف اليابان هذا تمت الإشارة إليه بوضوح إلى الصين في مناسبات مختلفة بما في ذلك أثناء المفاوضات حول معاهدة السلام والصداقة في عام 1978. ولذلك، فليس صحيحاً أنه كانت هناك اتفاقية مع الجانب الصيني بشأن "وضع على الرف" أو "إبقاء الوضع على ما هو عليه" بالنسبة إلى جزر سينكاكو.

4- تفنيد ادعاءات الصين التي لا أساس لها

- منذ 1885، أجريت دراسات متكاملة حول جزر سينكاكو من قبل حكومة اليابان من خلال وكالات محافظة أوكيناوا وغيرها من الطرق. ومن خلال هذه الدراسات، تأكد أن جزر سينكاكو لم تكن فقط غير مأهولة بل لم يظهر فيها أي أثر يدل على أنها كانت تحت سيطرة الصين. وبناء على هذه التأكيدات، أصدرت حكومة اليابان قرار مجلس وزرائها في 14 يناير 1895 لنصب علامة على الجزر لضم جزر سينكاكو رسمياً إلى الأراضي اليابانية (انظر المرفقات رقم 2). تم تنفيذ هذه الإجراءات طبقاً للوسائل المقبولة دولياً التي تكسبها بالتالي السيادة على أراضيها طبقاً للقانون الدولي (احتلال الأرض الفارغة (terra nullius)).

- قدم أحد سكان محافظة أوكيناوا وكان يزاول أنشطة تجارية مثل الصيد حول جزر سينكاكو قدم طلباً باستئجار الجزر، ومنحته الموافقة حكومة ميجي في عام 1896. وبعد هذه الموافقة، أرسل عمالاً إلى تلك الجزر وزاول أعمالاً متعددة: جمع ريش الطيور، وتصنيع سمكي بسمك البونيت المجفف، وجمع المرجان، وتربية الماشية، وتصنيع البضائع المعلبة، وجمع مخلفات الفوسفات المعدنية (مخلفات طيور تستعمل كسماد). وحقيقة أن حكومة ميجي أعطت موافقة بخصوص استخدام جزر سينكاكو إلى فرد كان بدوره قادراً على مزاوله هذه الأعمال علانية بناء على هذه الموافقة، يدل على سيطرة اليابان الصالحة على الجزر.

- ومنذ ضم جزر سينكاكو، بقيت دائماً كجزء متكامل من جزر نانسي شوتو التي هي أراض يابانية، وكانت دائماً تحت السيطرة الصالحة لليابان. لم تكن هذه الجزر جزءاً من تايوان ولا جزءاً من جزر بيسادوريس التي تخلت عنها لليابان أسرة تشينج الصينية طبقاً للمادة الثانية من معاهدة شيمونوسيكي التي دخلت حيز التنفيذ في مايو 1895. وإلى جانب هذا، فإن قرار مجلس الوزراء الذي صدر في يناير 1895، بضم جزر سينكاكو إلى الأراضي اليابانية، قد سبق "معاهدة شيمونوسيكي" التي تم توقيعها في أبريل 1895. ولذلك، فإن النقد القائل إن اليابان اكتسبت جزر سينكاكو كنتيجة للحرب الصينية اليابانية لا يستند على دليل على الإطلاق.

- برغم أن الصين تصر على أنها امتلكت تاريخياً جزر سينكاكو منذ أسرة "مينغ" ليس هناك دليل صالح تاريخي أو جغرافي أو جيولوجي طبقاً للقانون الدولي لأي

من الادعاءات التي تقدمها سلطات حكومتي الصين وتايوانى يدعم ادعاءاتهما. وعلى سبيل المثال طبقاً للقانون الدولي، فإن اكتشاف جزيرة أو القرب الجغرافي فقط لا يقدم دليلاً على ادعاء السيادة على الأراضي.

- يوجد وصف "لجزر سينكاكو في منطقة يانياما، بمحافظة أوكيناوا، إمبراطورية اليابان" في خطاب شكر بتاريخ مايو 1920، مرسل من قنصل جمهورية الصين في ناغاساكي في ذلك الوقت عن فقدان صيادين صينيين من منطقة فوجيان وإنقاذهم حول جزر سينكاكو (انظر المرفقات رقم 3). وبالإضافة إلى هذا، هناك مقالة في صحيفة "بيبولز ديلي" بتاريخ 8 يناير 1953 بعنوان "معركة الشعب في جزر ريوكيو ضد احتلال الولايات المتحدة"، أظهر بوضوح أن جزر ريوكيو "تتكون من 7 مجموعات من الجزر (بما في ذلك) جزر سينكاكو" (انظر المرفقات رقم 4). وإلى جانب هذا، على سبيل المثال "الأطلس الجديد لجمهورية الصين" الذي نشر في الصين في عام 1933 (انظر المرفقات رقم 5) و "أطلس العالم" الذي نشر في الصين في عام 1958 (انظر المرفقات رقم 6، الطبعة الثانية عام 1960) تناولوا جزر سينكاكو كجزء من اليابان.

- بينما تدعي الصين أن جزر سينكاكو أعيدت إلى الصين طبقاً "لإعلان القاهرة" و"إعلان بوتسدام"، وأن اليابان تتحدى نتائج الحرب العالمية الثانية، فإن اكتساب اليابان للسيادة على جزر سينكاكو ليس له علاقة بأي شكل من الأشكال بالحرب العالمية الثانية. إن معاهدة سان فرانسيسكو للسلام التي حددت بطريقة قانونيا الأراضي اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية وغيرها من المعاهدات تناولت جزر سينكاكو كجزء من الأراضي التي تنتمي بالفعل إلى اليابان.

وبدرجة أكثر تحديداً، تخلت اليابان عن السيادة على فورموزا وبيسكادوريس التي كانت قد تخلت عنها الصين بعد الحرب الصينية اليابانية، طبقاً للمادة رقم 2 (ب) من معاهدة سان فرانسيسكو للسلام. وطبقاً للمعاهدة، من الواضح أن جزر سينكاكو لم تكن ضمن "فورموزا وبيسكادوريس" بدلالة أن الولايات المتحدة مارست بالفعل الحقوق الإدارية على جزر سينكاكو كجزء من جزر نانسيي شوتو طبقاً للمادة رقم 3 من معاهدة سان فرانسيسكو للسلام، وإلى جانب هذا، أعيدت هذه الحقوق الإدارية إلى اليابان في عام 1972 طبقاً للاتفاقية اليابانية الأمريكية حول جزر ريوكيو وجزر دايتو.

وبالإضافة إلى هذا، لم تعبر الصين قبل السبعينات عن أية اعتراضات، بما في ذلك حقيقة أن جزر سينكاكو كانت ضمن المنطقة الواقعة تحت السيطرة الإدارية للولايات المتحدة طبقاً للمادة الثالثة.

5- تبذل اليابان جهوداً من أجل جعل بحر شرق الصين "بحر سلام وتعاون وصدقة"

- برغم أن المنطقة الاقتصادية الحصرية والرفق القاري لبحر شرق الصين لم يحدداً بعد بين اليابان والصين إلا أن اليابان والصين تجريان حواراً وتعاوناً حول بحر شرق الصين.

- في السنوات الأخيرة، دأبت الصين على القيام باقتحامات في البحار المحيطة، وقامت بأعمال مستفزة حول جزر سينكاكو. أصدرت الصين قانوناً بشأن البحار

الإقليمية والمناطق المجاورة في عام 1992 ينص بوضوح على أن جزر سينكاكو تنتمي إلى الصين. ومنذ ديسمبر 2008، عندما اقتحمت سفينتان صينيتان المياه الإقليمية لجزر سينكاكو، شددت الصين أنشطتها حول جزر سينكاكو، مسببة قلقاً متزايداً في اليابان.

- تحت هذه الظروف، خطت حكومة مدينة طوكيو لتشتري جزر سينكاكو وتقيم عليها مجموعة متنوعة من المرافق. وليس هناك شك أن جزر سينكاكو أراض يابانية أصيلة بوضوح في ضوء الحقائق التاريخية وبناء على القانون الدولي، ولكن من منظور واسع، وفي جهد لتقليل أي أثر سلبي على العلاقات الثنائية، قررت حكومة اليابان شراء جزر سينكاكو الثلاث (جزر أوتسوري وجزر كيتاكوجيما وجزر مينامي كوجيما) ونقلت ملكة الجزر من مواطن شخصي إليها طبقاً للقانون المدني المحلي في سبتمبر 2012.

- إن حقوق الملكية لهذه الجزر كانت تمتلكها حكومة اليابان من قبل حتى عام 1932 عندما تمسكها مواطن شخصي، وقرار حكومة اليابان هذه المرة أن تكتسب حقوق ملكية الجزر مرة أخرى نتج عنه نقل اسمي للملكية الحقيقية طبقاً للقانون المحلي، وهو ما لا يعد تغييراً كبيراً للموقف الراهن. وفوق هذا، احتفظت حكومة اليابان باستمرار بملكية جزيرة تايشو، التي هي أيضاً جزء من جزر سينكاكو.

- والهدف من قرار حكومة اليابان هو الاستمرار في ضمان المحافظة والإدارة السلمية والمستقرة على الجزر وإدارتها على المدى البعيد مع تنفيذ عمليات السلامة البحرية المناسبة في جزر سينكاكو وحولها. وهذا ببساطة مجرد نقل لملكية الجزر داخل الأراضي اليابانية من مالك شخصي إلى حكومة اليابان طبقاً لإجراء شرعي داخل الإطار القانوني المحلي لليابان، وعليه فيجب ألا يثير أية قضايا مع دول أو مناطق.

- إن العلاقات بين اليابان والصين واحدة من أهم العلاقات الثنائية لليابان. ودور الصين البناء أساسي من أجل الاستقرار والازدهار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. اليابان لا ترغب أن ترى هذه المشكلة تؤثر تأثيراً واسعاً في علاقات اليابان والصين بصفة عامة. وتهدف اليابان إلى تحقيق مزيد من العمق في العلاقات المفيدة للجانبين بناء على المصالح الاستراتيجية المشتركة مع الصين، وإلى تحقيق تقدم في التعاون حول الاستقرار في المنطقة. وستدعم اليابان التعاون تجاه جعل بحر شرق الصين "بحر سلام وتعاون وصدقة" وذلك بتعزيز الفهم المتبادل والثقة المتبادلة بين السلطات البحرية في كلا البلدين من خلال "مشاورات على مستوى عال بين اليابان والصين حول الشؤون البحرية" طبقاً "للمبادرات الستة" التي تم الاتفاق عليها بين البلدين.

6- مهما كانت الأسباب، لن يتم التغاضي عن أعمال العنف

- من المؤسف للغاية حدوث احتجاجات في مناطق عديدة في الصين ونتج عنها أعمال قذف أحجار وغيرها من المواد الخطيرة على مؤسسات دبلوماسية وأعمال عنف تستهدف مواطنين يابانيين، بالإضافة إلى إحراق مبان ونهب وغير ذلك ضد شركات يملكها يابانيون.

- ومهما كانت الأسباب، لن يتم التغاضي عن أعمال العنف. ومع أخذ الاهتمام المشترك للمجتمع الدولي في الاعتبار، تطالب اليابان بالتعبير عن الآراء المختلفة بطريقة هادئة وسلمية.

(مرفقات)

- 1- خريطة لجزر سينكاكو
- 2- قرار مجلس الوزراء في 14 يناير 1895
- 3- خطاب شكر من قنصل جمهورية الصين في ناغاساكي
- 4- مقالة في صحيفة "بيبولز ديلي" بتاريخ 8 يناير 1953
- 5- الأطلس الجديد لجمهورية الصين
- 6- أطلس العالم